الاسئلة الشائعة والمتكررة – أغسطس 2025

البنك المركزي العراقي

المحتويات

1. مقدمة 3

2. الأسئلة 4

الملكية والحوكمة: المستثمرون المؤسسيون المؤهّلون 4

الملكية والحوكمة: مواضيع أخرى 6

المؤشرات المالية: متطلبات رأس المال 7

المخاطر والامتثال التنظيمي 8

المسارات: الأسئلة المتعلقة بمسار الدمج 9

المسارات: الاسئلة المتعلقة بمسار التصفية 9

مواضيع أخرى: أجور الاصلاح 12

مواضيع أخرى، بما في ذلك الجداول الزمنية والضمانات 13

1. مقدمة

الغرض من هذا الكتيّب للأسئلة المتكرّرة (FAQ) هو توفير إرشادات واضحة وميسّرة بشأن برنامج إصلاح القطاع المصرفي الجاري للبنك المركزي العراقي. ويُقصد به أن يُقرأ بالإضافة إلى النسخ الأحدث من كتيّب المعايير، ودليل التقييم، وتعميم المسارات، حيث يسعى إلى توضيح أبرز التساؤلات وشرح كيفية تفسير تلك التعاميم جنباً إلى جنب مع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

تم تنظيم الأسئلة وفقاً للمواضيع الرئيسية للإصلاح، بما يعالج الأسئلة الشائعة التي طرحتها المصارف خلال الاجتماعات الأخيرة، إضافةً إلى الأسئلة المتوقعة مستقبلاً.

يُشكّل هذا المستند جزءاً من مبادرة أوسع للبنك المركزي العراقي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والشفافية والكفاءة في النظام المالي العراقي، وذلك من خلال تقوية الحوكمة، وتحديث البنية التحتية، وتحسين إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق الشمول المالي.

2. الأسئلة

الملكية والحوكمة: المستثمرون المؤسسيون المؤهّلون

السياق: إن شرط إلزام المصارف بوجود مستثمر مؤسسي مؤهّل يُعدّ أحد أهم معايير الإصلاح، كونه الوسيلة الأقوى لضمان المصداقية الكاملة لجهود الإصلاح، ولا سيما أمام الأطراف الدولية. وقد تم وضع تعريف صارم للمستثمر المؤسسي المؤهّل بحيث يمتلك هذا المستثمر القوة المالية والخبرة الكافية لرفع مستوى المهنية في المصارف التي يقرر الاستثمار فيها بشكل ملموس.

س١: هل سيدعم البنك المركزي العراقي المصارف في جذب مستثمر مؤسسي مؤهّل من أجل الوفاء بالمتطلّب؟

- يُشجَّع المصارف على أن تكون استباقية في البحث عن مستثمر مؤسسي مؤهّل. ومع ذلك، سيساعد البنك المركزي العراقي المصارف في إيجاد مثل هؤلاء المستثمرين من خلال تنظيم جولات ترويجية (**Roadshows**) والتواصل مع الأطراف الدولية والمستثمرين لشرح فوائد برنامج الإصلاح.
- كما سيحفّز البنك المركزي إنشاء صندوق عراقي مكلّف بالاستثمار في القطاع المصرفي، بحيث يمكن أن يعمل كمستثمر مؤسسي مؤهّل وفقاً لمعايير الإصلاح.

س٢: هل ستواجه المصارف صعوبات في إيجاد مستثمر مؤسسي مؤهّل بسبب المتطلبات المالية المفروضة عليهم؟ وهل يعتزم البنك المركزي تخفيض الحد الأدنى للأصول المطلوبة لتصنيفهم كمستثمرين مؤسسيين مؤهّلين؟

- هناك عدة خيارات متاحة للمصارف الساعية إلى إضافة مستثمر مؤسسي مؤهّل، ومنها خيار الصندوق العراقي (ذي الأغلبية من رأس المال العراقي) بمتطلبات رأسمال أقل من الخيارات الأخرى.
- فيما يتعلّق بالمؤسسات المالية التي قد تكون شركاء محتملين، فإن العديد من المصارف الإقليمية تلبّي شرط أصول بقيمة ٤ تريليون دينار عراقي، بما في ذلك غالبية المصارف الأردنية والمصرية والمصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- لن يقوم البنك المركزي بتعديل المعيار المتعلق بتعريف المستثمر المؤسسي المؤهّل. فقد جرى إعداد هذا التعريف بالتعاون مع الأطراف الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، إذا حدّدت أيّ من المصارف مستثمراً محتملاً يُعدّ لاعباً كبيراً وذا سمعة جيدة في السوق ولكنه لا يلبّي جميع المتطلبات بدقة، فإن البنك المركزي على استعداد لتقييم مدى ملاءمته كمستثمر مؤسسي مؤهّل على أساس كل حالة.

س٣: هل سيمنح البنك المركزي استثناءات في الحالات التي يلبّي فيها المستثمر المؤسسي المحتمل جميع المعايير باستثناء معيار واحد فقط؟

- إذا حدّد المصرف مستثمراً محتملاً يُعدّ لاعباً كبيراً وذا سمعة جيدة في السوق ولكنه لا يلبّي جميع المتطلبات بدقة، فإن البنك المركزي مستعد لتقييم ملاءمته كمستثمر مؤسسي مؤهّل على أساس كل حالة.

س٤: هل سيكون المستثمرون المؤسسيون المؤهّلون مهتمين بالاستثمار حتى لو كان المطلوب منهم فقط حصة أقلية بنسبة ٥٪؟

- تتحمّل المصارف المسؤولية الكاملة عن تقديم عرض استثماري مقنع للمستثمرين المحتملين، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين المؤهّلين. ومن المرجّح أن يجد هؤلاء المستثمرون هذه الفرصة الاستثمارية جذّابة بفضل السيطرة الكبيرة على مجلس الإدارة التي يتمكّنون من الحصول عليها عبر ترشيح ثلاثة أعضاء، حتى مع ملكية لا تتجاوز ٥٪. وهذا يمكّنهم من ضمان الحوكمة الرشيدة وتوجيه المصرف بما يتماشى مع رؤيتهم وقيمهم.
- سيواصل البنك المركزي مساعدة المصارف في إيجاد مستثمرين مؤسسيين مؤهّلين من خلال تنظيم جولات ترويجية والتواصل مع الأطراف الدولية والمستثمرين.

س٥: كم عدد المصارف التي يُسمح للصندوق العراقي المقترح بالاستثمار فيها؟

- يمكن للصندوق العراقي الاستثمار في عدة مصارف. ولا يوجد حدّ أقصى ثابت، لكن يجب أن تحصل جميع الاستثمارات على موافقة البنك المركزي وأن تمتثل بشكل كامل لحدود الملكية والمعايير الأخرى ذات الصلة بالمستثمرين المؤسسيين المؤهّلين. وسيوفّر البنك المركزي المزيد من التفاصيل في الوقت المناسب.

س٦: هل يُسمح للمصرف بأن يكون لديه أكثر من مستثمر مؤسسي مؤهّل؟

- يمكن للمصرف أن يكون لديه أكثر من مستثمر مؤسسي مؤهّل كمساهم، شريطة أن يستوفي كل منهم كافة متطلبات المستثمرين المؤسسيين المؤهّلين وفقاً لمعايير الإصلاح.

س٧: هل يحقّ للمصارف المحلية والمؤسسات غير المصرفية أن تُصنّف كمستثمرين مؤسسيين مؤهّلين أم لا؟

- يمكن أن يكون المستثمرون المؤسسيون المؤهّلون جهات دولية أو محلية.
- تعتمد الأهلية على استيفاء جميع المعايير ذات الصلة بما في ذلك رأس المال/الأصول تحت الإدارة، والسجلّ السابق، والترخيص وفقاً لما هو محدّد في التعاميم.

س٨: هل يمكن للمستثمر المؤسسي المؤهّل أن ينجح في تمرير ثلاثة من مرشحيه لعضوية مجلس الإدارة، على الرغم من أنه لا يملك سوى ٥٪ من الأسهم؟

- نعم، سيكون ذلك ممكناً، حيث إن تعاميم الإصلاح الجديدة نصّت صراحة على حق المستثمر المؤسسي المؤهّل في ترشيح ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة. وسيتم دعم هذا الشرط باتفاقيات المساهمين، وبالتالي لن يعتمد فقط على القوة التصويتية.

الملكية والحوكمة: مواضيع أخرى

س٩: متى يتم إجراء العناية الواجبة على المساهمين والعناية الواجبة المعزّزة؟

- وُضعت متطلبات العناية الواجبة على المساهمين والعناية الواجبة المعزّزة لحماية النظام المصرفي من مخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية والمالية، من خلال التعرّف على المساهمين المعرّضين لمخاطر سياسية والتحقق منهم قبل أن يكتسبوا سيطرة غير مبررة.
- يتعيّن على جميع المساهمين استكمال الفحوصات ذات الصلة في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٢٧، وهو الموعد الذي يُتوقّع بحلوله أن تكون المصارف قد أحرزت تقدّماً في تخفيض نسب التركّز في الملكية.
- ومن المهم الإشارة إلى أن أي مساهمين جدد يكتسبون حصصاً بعد هذا الموعد النهائي سيكونون ملزمين بالخضوع لفحوصات مستقلة للعناية الواجبة والعناية الواجبة المعزّزة.

س١٠: هل يُطلب من المصارف إجراء العناية الواجبة أو العناية الواجبة المعزّزة على المساهمين الحاليين في الحالات التي تم فيها بالفعل تنفيذ هذه الفحوصات مؤخراً على نفس الأفراد؟

- يجب أن يخضع جميع المساهمين لفحص العناية الواجبة مرة واحدة على الأقل بعد صدور التعاميم الإصلاحية، بغض النظر عمّا إذا كانت قد أُجريت فحوصات مماثلة سابقاً أو متى كان ذلك.

س١١: كيف يُتوقّع من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقديم تحديثات متسقة حول هيكل الملكية، نظراً لأن مساهمين جدداً يشترون أسهماً بشكل متواصل؟ وإذا اشترى أحدهم أكثر من ١٪ في السوق ثم لم يجتز اختبار العناية الواجبة المعزّزة(EDD) ، فمن المسؤول عن استبعاده؟

- بالنسبة لجميع المصارف، سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة، تقع على عاتق المصرف مسؤولية مراقبة هيكل المساهمين لديه وإجراء الفحوصات المطلوبة للعناية الواجبة المعزّزة . إذا تجاوزت أي ملكية في أي وقت عتبة الـ١٪، فيجب إجراء اختبار العناية الواجبة المعزّزة، واتخاذ الإجراء المناسب من قبل المصرف في حال أسفر الاختبار عن نتيجة سلبية.

س١٢: هل سيُطلب من أعضاء مجالس الإدارة الحاليين الذين خدموا لفترات متعددة أن يتنحّوا؟ وماذا عن الذين هم في منتصف ولايتهم الثانية؟

- تم فرض حدود زمنية لعضوية مجالس الإدارة لتجنّب رسوخ الأعضاء على المدى الطويل، ولتشجيع تجديد قدرات الإشراف.
- الحد الأقصى هو ثماني سنوات من الخدمة الفعلية، بغض النظر عن موعد بدء الولاية الأولى.
- أعضاء المجلس الذين هم في منتصف ولايتهم الثانية أو الذين قضوا بالفعل ثماني سنوات أو أكثر يمكنهم استكمال ولايتهم الحالية، ولكن يتعيّن عليهم التنحي عند انتهائها. ومن الأفضل أن يتم ذلك في إطار خطة انتقال نشطة وبالتنسيق مع البنك المركزي.

المؤشرات المالية: متطلبات رأس المال

السياق: إن اشتراط احتفاظ المصارف بهوامش رأسمالية قوية يُعتبر حجر الأساس في الاستقرار، حيث يضمن قدرة المؤسسات على امتصاص الخسائر ومواجهة الصدمات. كما أن المعايير المرتبطة بمتطلبات رأس المال تُعدّ عنصراً محورياً في مساعدة البنك المركزي العراقي على تعزيز متانة النظام وزيادة ثقة المودعين والدائنين والأطراف الدولية في القطاع المصرفي ككل.

س١٣: هل يُعدّ فرض البنوك المركزية لمتطلبات معينة لرأس المال ممارسة متعارف عليها دولياً؟

- هناك العديد من السوابق والمعايير العالمية لهذه الممارسة، إذ تعتمد البنوك المركزية حول العالم حدوداً دنيا لرأس المال لضمان حجم مناسب وقدرة على الصمود لدى المصارف. المتطلبات التي أقرّها البنك المركزي العراقي في إطار برنامج الإصلاح الجديد منسجمة مع الأمثلة الدولية، بما في ذلك الممارسات المعمول بها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

س١٤: هل تُعدّ متطلبات رأس المال المدفوع للمصارف الراغبة بالاستمرار (Stay banks) متطلبات جديدة بالكامل؟

- إن متطلبات رأس المال المدفوع الواردة في معايير الإصلاح مطبّقة منذ عام ٢٠٢٣. كان من المقرّر أصلاً استكمال زيادات رأس المال بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، وتم تمديد المهلة لبعض المصارف حتى سبتمبر ٢٠٢٥.
- إن متطلبات رأس المال والمواعيد النهائية الواردة في تعميم المسارات (Pathways Circular) كانت أصلاً امتداداً لمهل قائمة مسبقاً. ومع ذلك، ومن أجل تعزيز شمولية برنامج الإصلاح، منح البنك المركزي مرونة إضافية بشأن الجداول الزمنية لمتطلبات رأس المال (راجع القسم ٤.٢ من التعميم المحدّث لمسارات الإصلاح).

س١٥: كيف يمكن للمصارف جذب مساهمين جدد من أجل تلبية متطلبات رأس المال ومتطلبات تخفيض التركّز في الملكية؟

- يُسمح للمساهمين الحاليين بالمشاركة في زيادة رأس المال، شرط أن يتم في النهاية تخفيض التركّز في الملكية وفقاً للجداول الزمنية للإصلاح.
- كان البنك المركزي قد توقّع التحدّي المتمثّل في انخفاض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية عند وضع معايير الإصلاح. ولذلك تم تحديد الحد الأدنى المطلوب لاستثمار المستثمر المؤسسي المؤهّل بنسبة ٥٪ فقط.
- مُنح مالكو المصارف أكثر من ثلاث سنوات منذ بداية الإصلاح لتخفيض حصصهم إلى الحد الأقصى البالغ ١٠٪. وخلال هذه الفترة، يمكن للمصارف، من خلال الالتزام بكافة متطلبات الإصلاح، العمل على رفع قيمة أسهمها قبل إدخال مساهمين جدد.
- بالإضافة إلى ذلك، ولغرض تعزيز شمولية برنامج الإصلاح، عدّل البنك المركزي المعايير بحيث يُسمح للمساهمين في المصارف بامتلاك حصص تصل إلى ٤٠٪ في حال وجود مستثمر مؤسسي مؤهّل يمتلك حصة أكبر (راجع المعيار أ١.١ من كتيّب المعايير المحدّث ودليل التقييم المحدّث).

المخاطر والامتثال التنظيمي

السياق: إن اشتراط وجود مدققين ماليين مستقلّين يُعزّز الشفافية ويُكرّس الثقة في التقارير المالية.

س١٦: لتلبية متطلب التدقيق، من الواضح أن أحد المدققين يجب أن يكون معتمداً من قبل البنك المركزي العراقي. هل هناك أي متطلبات خاصة بالمدقق الثاني؟

- لا توجد قيود على المدقق الثاني.

المسارات: الأسئلة المتعلقة بمسار الدمج

السياق: ينطبق مسار الدمج على المصارف التي تنتقل من ترخيصها المستقل للعمل كجزء من كيان موحد. وهو مصمم للمصارف التي قد لا تستوفي معايير الإصلاح بشكل مستقل، ولكنها تلتزم بالتحول من خلال الدمج في مصرف أكثر مرونة وتكاملاً.

س17: هل هناك أي إمكانية للمرونة فيما يتعلق بالجداول الزمنية للدمج؟

- يرغب البنك المركزي العراقي في أن تحقق المصارف في مسار الدمج نتائج ناجحة. لذلك، وبناءً على ملاحظات المصارف، قام البنك المركزي العراقي بتحديث الجداول الزمنية المتعلقة بمسار لبدمج (يرجى مراجعة تعميم المسارات المُحدّث).

س18: هل سيتم تقييم المصارف في مسار الدمج على حد أم سيتم تقييم الكيان المندمج؟

- سيتم تقييم كل مصرف أولا بشكل فردي لتأكيد أهليته للمسار.
- عند اكتمال عملية الدمج، سيتم تقييم الكيان المدمج الجديد وفقًا للمعايير التنظيمية الكاملة المطلوبة.

س19: هل سيتم فرض أجور الاصلاح على كل مصرف في مسار الدمج بشكل فردي، أم أن هناك أجور موحدة لجميع المصارف المندمجة؟

- يتعين على كل مصرف في مسار الدمج أن يدفع أجور الإصلاح بشكل مستقل قبل أن يتم الدمج.
- لا يجوز تقاسم الأجور أو التنازل عنها، حفاظًا على الشفافية والامتثال. بعد إتمام عملية الدمج، سيكون الكيان الجديد مسؤولًا عن دفع أجور الإصلاح اللاحقة كمصرف واحد. يُرجى العلم بأنه سيتم تعديل الأجور في السنوات اللاحقة وفقًا لمشاركة المصارف والتقدم المُحرز خلال الإصلاح (يرجى مراجعة تعميم المسارات المُحدّث).

س20: هل يشترط على المصارف التي تختار مسار الدمج أن يكون لديها حد أدنى من رأس المال المدفوع؟

- بعد تلقي ردود الفعل من المصارف بشأن هذه النقطة، قمنا بإزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للمصارف التي تختار مسار الدمج طالما أنها تلبي متطلبات البنك المركزي العراقي لنسبة كفاية رأس المال.

س21: ماذا يحدث إذا تجاوز رأس المال المركب بعد الدمج الحد الأدنى البالغ 400 مليار دينار عراقي؟

- إذا تجاوز رأس المال المركب بعد الدمج 400 مليار دينار عراقي، فإن البنك المركزي العراقي سيسمح للمساهمين بإطلاق رأس المال الزائد وفقاً للقوانين المعمول بها وتوجيهات البنك المركزي العراقي.

س22: هل يسمح للمصارف المحظورة الدمج مع مصارف محظورة أخرى، أو مع المصارف المعاقبة؟

- يُسمح بالدمج بين المصارف المحظورة بموجب اللوائح.
- يُنصح المصارف بتقييم جميع المخاطر المرتبطة بأي دمج، وخاصة تلك التي تنطوي على المصارف المدرجة في مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والتي تمثل مخاطر تنظيمية كبيرة.

س23: في حال دمج مصرف مع مصرف آخر وتبين وجود التزامات غير مُعلنة أو تحديات قانونية، فمن يتحمل المسؤولية؟ وما هي الإجراءات المُتخذة للحد من هذه المخاطر؟

- يتحمل كلا المصرفين المندمجين مسؤولية إجراء العناية الواجبة الشاملة، والتي تشمل بشكل مثالي فحوصات قانونية ومالية مفصلة، قبل الانتهاء من اندماجهما.
- لن يتحمل البنك المركزي العراقي مسؤولية أي مسائل غير معلنة. تقع هذه المسؤولية بالكامل على عاتق المصارف المشاركة في الصفقة.

المسارات: الاسئلة المتعلقة بمسار التصفية

السياق: ينطبق مسار التصفية على المصارف التي تتنازل عن رخصتها وتغادر السوق المصرفي العراقي بشكل نهائي. ويُقصد به المؤسسات التي تختار عدم الاستمرار في العمل أو لا تستوفي شروط المسارين الآخرين (الاستمرار أو الدمج). وقد جرى تصميم هذه الآلية لحماية المودعين، والحفاظ على الثقة بالسوق، وضمان انتقال منظم وآمن خارج النظام.

س24: ما هي آلية الخروج من السوق بموجب مسار التصفية؟

- يقدّم المصرف طلباً رسمياً لإلغاء الرخصة (التعهد القانوني)، ويعيّن مصفّياً معتمداً من البنك المركزي، ويعدّ خطة تصفية وفقاً لإرشادات البنك المركزي الخاصة بخطط التصفية. يقوم البنك المركزي بمراجعة خطة التصفية، ويصدر الموافقة، ويضع ترتيبات للرقابة والمتابعة.
- بعد الموافقة، يباشر المصفّي بعملية الإنهاء من خلال تجميد أي أعمال جديدة (مثل الاستثمارات أو الودائع) وإصدار الإشعارات والإعلانات العامة المطلوبة. تستمر العملية عبر بيع أو تحويل المحافظ (مثل القروض والودائع)، والتصرّف في الأصول المتبقية، وتسوية الالتزامات المستحقة.
- يجب تقديم تحديثات دورية للبنك المركزي طوال مرحلة التنفيذ وفقاً لإرشادات خطة التصفية التي سيصدرها لاحقاً.
- تُختتم العملية عند تقديم المصفّي تقرير الإغلاق النهائي، وتأكيد البنك المركزي استيفاء كافة الالتزامات، ثم يصدر الإلغاء الرسمي لرخصة المصرف. مزيد من التفاصيل مذكور في المادة (٦٨) من قانون المصارف لسنة ٢٠٠٤ والمادة (٩) من التعليمات الصادرة عام ٢٠١٠ لتنفيذ القانون.

س25: هل يتعيّن على المصارف الداخلة في مسار التصفية الالتزام بمعايير الإصلاح؟

- بمجرد قبول المصرف رسمياً ضمن مسار التصفية، يُعفى من الالتزام بمعايير الإصلاح.
- لكن تبقى المصارف ملزمة باتباع إجراءات التصفية الخاصة بالبنك المركزي، وتنفيذ خطة التصفية المعتمدة، والالتزام بمتطلبات السيولة ورأس المال حتى استكمال العملية.

س26: كيف يجب على المصرف إعداد وتقديم خطة التصفية؟

- تُعدّ الخطة وتُقدَّم وفقاً لإرشادات البنك المركزي الخاصة بخطط التصفية (سيتم نشرها بشكل منفصل).
- يجب أن تُظهر الخطة أن السيولة ورأس المال سيبقيان كافيين لتغطية جميع الالتزامات حتى استكمال العملية، مع تقديم إسقاطات مالية داعمة.

س27: ما الدعم الذي سيقدّمه البنك المركزي للمصارف خلال عملية التصفية؟

- مع بقاء المسؤولية الكاملة على المصرف في تنفيذ خروجه، سيوفّر البنك المركزي دعماً موجهاً لضمان وضوح وسلاسة العملية.
- يتضمّن ذلك:
  - تقديم الإرشاد بشأن إعداد خطة التصفية،
  - عقد ورش عمل تقنية أو اجتماعات ثنائية مع المصفّي المعيّن لتوضيح المتطلبات الرقابية،
  - مراجعة واعتماد المحطات الرئيسية، والإشراف على التنفيذ من خلال لجنة إشرافية مخصّصة،
  - تمكين واعتماد عمليات نقل أو بيع الأصول والالتزامات (مثل القروض والودائع) إلى مصارف سليمة مؤهلة حيثما كان مناسباً،
  - تسهيل التواصل مع مصارف أخرى في حال وجود إمكانية لبيع المصرف بالكامل كخيار بديل للتصفية،
  - النظر في طلبات الإغلاق المُعجَّل إذا استوفت جميع الالتزامات قبل الموعد، وذلك بعد مراجعة البنك المركزي واعتماده.

س28: هل يمكن للمصرف الذي يخضع للتصفية الطوعية أن يبيع أو ينقل أصوله (مثل محفظة القروض) أو التزاماته (مثل ودائع العملاء) إلى مصرف آخر؟

- مثل هذه العمليات تستلزم موافقة مسبقة من البنك المركزي، ويجب أن تكون مذكورة في خطة التصفية، وأن تمتثل للقوانين، وتكفل معاملة عادلة لجميع الأطراف.
- في حال بيع المصرف بالكامل ككيان عامل، يتولى المصفّي المعيّن إدارة العملية ضمن خطة التصفية المعتمدة، بما في ذلك التواصل مع المشترين المحتملين، وقد يسهم البنك المركزي في تسهيل التعريف بالأطراف عند الاقتضاء.

س29: ماذا يحدث إذا أخفق المصرف في الالتزام بالمواعيد النهائية أو المحطات الرئيسية خلال عملية التصفية؟

- يؤدي الإخفاق في الالتزام بالمواعيد أو تنفيذ خطة التصفية المعتمدة بشكل منظم إلى إنذارات رسمية ومنح فترة تصحيحية وفقاً لتقدير البنك المركزي.
- وفي حال استمرار عدم الامتثال، يُعاد توجيه المصرف إلى التصفية القسرية بموجب المادة (٦٩) من قانون المصارف. وفي هذه الحالة، يفقد المصرف قدرته على إدارة عملية خروجه، ويُحرم بشكل دائم من العودة إلى التصفية الطوعية.

مواضيع أخرى: أجور الاصلاح

س30: لماذا يتعيّن على المصارف في مساري الاستمرار (Stay) والدمج (Merge) دفع أجور الإصلاح؟ وهل هناك ضمانة بأن المصارف التي تدفع هذه الأجور ستحقق نتائج إصلاح ناجحة؟

- إن برنامج الإصلاح طموح ويتطلّب جهداً كبيراً من البنك المركزي العراقي، وهو جهد لا يندرج ضمن نطاق أعماله الاعتيادية .
- المصارف التي تلتزم بجميع معايير الإصلاح سيكون لها امتياز المشاركة في القطاع المالي العراقي والاندماج مع النظام المالي العالمي. ولتوضيح هذه النقطة، تم إدخال تعديل مرافق على ديباجات جميع تعاميم الإصلاح.

س31: هل تغطي أجور الإصلاح تكاليف التعاقد مع الشركات الاستشارية المتخصّصة من الأطراف الثالثة، كما هو مطلوب في المعايير؟

- إن التكاليف المرتبطة بالشركات الاستشارية المتخصّصة تقع بكاملها على عاتق المصارف الخاضعة للإصلاح. هذه التكاليف ليست مشمولة بأجور الإصلاح.
- تغطي أجور الإصلاح فقط التكاليف المرتبطة بدور البنك المركزي العراقي في عملية الإصلاح.

س32: هل هناك خيار لدفع أجور الإصلاح على أقساط، في حال رغبت المصارف في الاستمرار أو الدمج ولكن لم تتمكن من الدفع قبل الموعد النهائي؟

- لا يُسمح للمصارف بدفع أجور الإصلاح على أقساط، بل يجب دفعها كاملة بحلول ٣٠ سبتمبر. إن عدم الالتزام سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات رقابية من قبل البنك المركزي العراقي وفقاً لصلاحياته بموجب قانون المصارف، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – إعادة توجيه المصرف إلى مسار آخر، أو فرض تدابير إشرافية، أو إلغاء رخصة المصرف.

مواضيع أخرى، بما في ذلك الجداول الزمنية والضمانات

س33: ما هو الالتزام الذي يمكن أن يقدّمه البنك المركزي العراقي للمصارف كجزء من هذا الإصلاح؟

- الغرض من هذا الإصلاح هو مساعدة البنك المركزي العراقي على أداء جزء من دوره كجهة رقابية، وذلك عبر إنشاء قطاع مصرفي آمن وموثوق ومستدام، الأمر الذي يسهم بدوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص أكبر للشعب العراقي.
- المصارف التي تنفّذ الإصلاحات بشكل كامل، شكلاً ومضموناً، ستُمنح الفرصة للمشاركة والاستفادة اقتصادياً من القطاع المصرفي العراقي.
- وقد تم تصميم برنامج الإصلاح بالتعاون مع أهم الأطراف الدولية ذات الصلة. وبالتالي، فإن المصرف الذي يلتزم بكل معيار إصلاحي بالكامل وفي الوقت المحدّد، لن يخضع لأي قيود أو تصنيفات تحدّ من قدرته على الاندماج في النظام المالي العالمي. ولتوضيح هذه النقطة، تم إدخال تعديل مرافق على ديباجات جميع التعاميم الإصلاحية.

س34: هل يُتوقّع من المصارف المحظورة أو الخاضعة للعقوبات الالتزام ببرنامج الإصلاح على الرغم من وضعها الحالي؟

- يُدرك البنك المركزي العراقي التحديات المرتبطة بعملية الإصلاح، خصوصاً لبعض المصارف المذكورة. ومع ذلك، فإن الالتزام بالإصلاح وتنفيذه بفعالية هو السبيل الوحيد لمعالجة مسألة الإدراج على "القوائم السوداء."
- لذلك نشجّع المصارف على تركيز جهودها واهتماماتها على التنفيذ الناجح للإصلاح.

س35: هل يمكن للبنك المركزي العراقي أن يقدّم مرونة في الموعد النهائي لاختيار المصارف لمسار الإصلاح، نظراً لحاجة بعض المصارف – في بعض الحالات – إلى الدعوة لانعقاد جمعية عمومية غير عادية؟

- إن المواعيد النهائية لاختيار مسار الإصلاح ضرورية لضمان التطبيق السريع والفعّال للإصلاح.
- موقف البنك المركزي هو أن المصارف التي تختار مسار البقاء قد لا تحتاج إلى الدعوة لجمعية عمومية.
- وبناءً على الملاحظات الواردة من بعض المصارف التي قد تتطلب جمعيات عمومية غير عادية، ومن أجل تعزيز شمولية برنامج الإصلاح، تم تأجيل المواعيد النهائية الخاصة بالالتزام الملزم بالمسار الإصلاحي.
- يتعيّن على المصارف التي تحتاج إلى جمعية عمومية غير عادية أن تقدّم طلب عقد الجمعية بأسرع وقت ممكن، وأن تُعلم البنك المركزي بالتاريخ المحدّد.
- يتوقّع البنك المركزي من جميع المصارف أن تقدّم على الأقل نسخة غير موقّعة من "خطاب الالتزام" متضمّناً مسار الإصلاح المختار لعرضه على الجمعية العمومية، وذلك في موعد أقصاه ٣١ أغسطس. أما القرار الملزم، متضمّناً خطاب الالتزام الموقّع، فيجب تقديمه في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر.

س36: هل يمثّل "خطاب الالتزام" الموقّع عقداً مع البنك المركزي العراقي أم مع شركة Oliver Wyman ؟

- يُشكّل "خطاب الالتزام" الموقّع اتفاقاً بين المصرف والبنك المركزي العراقي، يتعلق تحديداً بعملية الإصلاح.
- أما شركة **Oliver Wyman** فهي تعمل كمستشار فني للبنك المركزي فقط، وليست طرفاً تعاقدياً في الاتفاق المبيَّن في خطاب الالتزام، ولا في أي اتفاق آخر مع أي مصرف.

س37: هل يتعيّن على المصارف الانتظار حتى نهاية عملية الإصلاح ليُعلن التزامها الكامل، حتى لو كانت قد استوفت جميع المعايير مسبقاً؟

- لا يُطلب من المصارف الانتظار حتى نهاية عملية الإصلاح. سيُعلن البنك المركزي العراقي التزام المصرف الكامل في أي وقت يتم فيه تقييمه كمستوفٍ لجميع معايير الإصلاح.

CBI
1947
CENTRAL BANK OF IRAQ